

## الأخلاق والسياسة في فلسفة جيرمي بنتام: دراسة تحليلية للفلسفة النفعية وتطبيقاتها التشريعية

أ.م.د. مرحاب عبد الرحمن حسين  
كلية الطب - الجامعة العراقية

الكلمات المفتاحية: الفلسفة النفعية. الأخلاق. السياسة

### الملخص:

ينطلق هذا البحث من إشكالية رئيسة مفادها: كيف يمكن إعادة بناء الأخلاق والسياسة والتشريع على أساس مبدأ المنفعة، وما مدى قدرة هذا المبدأ على التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة في إطار اجتماعي وقانوني منظم؟ وتنبع أهمية هذه الإشكالية من كونها تمس جوهر العلاقة بين الفرد والدولة، وبين الحرية الشخصية ومتطلبات النظام العام. ويهدف البحث إلى تحليل الفلسفة النفعية عند جيرمي بنتام بوصفها مشروعاً فكرياً متكاملًا يسعى إلى جعل السعادة معياراً موضوعياً للحكم على الأفعال والقوانين، والكشف عن أسسها الأخلاقية والسياسية والتشريعية، مع إبراز أدواتها المنهجية، وعلى رأسها حساب اللذات، بوصفه محاولة عقلانية لضبط السلوك الإنساني وفق معايير قابلة للتقدير والمقارنة. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، أهمها أن بنتام ربط الأخلاق بالنتائج العملية للأفعال، وجعل معيار الخير والشر قائماً على مقدار ما تحققه الأفعال من لذة أو تدفعه من ألم. كما بين أن حساب اللذات يمثل أداة منهجية تهدف إلى ترشيد الاختيارات الإنسانية على أساس عقلائي نفعي. وفي المجال السياسي والتشريعي، أظهر البحث أن بنتام جعل من القانون وسيلة لتحقيق المصلحة العامة دون إغفال المصلحة الفردية، وعدّ انسجامهما شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. كما أبرز أن العقوبة عنده ليست انتقاماً بل أداة وقائية تهدف إلى منع الجريمة وتقليل الشرور الاجتماعية.

وعلى الرغم من وُجّه إلى المذهب النفعي من انتقادات تتعلق بإهماله أحياناً للقيم المطلقة والحقوق غير القابلة للمساس، فإن البحث خلص إلى أن فكر بنتام أسهم إسهاماً جوهرياً في

تطوير الفكر الأخلاقي والسياسي الحديث، وفتح آفاقاً جديدة لربط الفلسفة بالواقع العملي والاجتماعي، وجعل التشريع أكثر ارتباطاً بحاجات الإنسان ومصالحه الفعلية.  
المقدمة:

تعدّ العلاقة بين الأخلاق والسياسة من أقدم المشكلات الفلسفية وأكثرها تعقيداً، نظراً لتداخل المجالين في توجيه السلوك الفردي وتنظيم الحياة الجماعية. فالأخلاق، بوصفها منظومة قيمية معيارية، تهدف إلى تحديد ما ينبغي فعله وفق معيار الخير، في حين تُعنى السياسة بتنظيم شؤون الجماعة وصيانة النظام العام. ومن ثمّ فإنّ العلاقة بينهما لا تخلو من توتر دائم ومحاولات مستمرة للبحث عن أسس عقلانية تضمن التوافق بين المجالين. ومن هذا التداخل تولدت أسئلة فلسفية متجددة حول حدود الالتقاء والتباعد بين ما هو أخلاقي وما هو سياسي، وحول ما إذا كانت الغاية السياسية تبرر الوسيلة، أم أنها تخضع بدورها لقيم أخلاقية أعلى تحكمها وتوجهها.

وفي قلب هذا الجدل تبرز الفلسفة النفعية بوصفها إحدى أهم الفلسفات الأخلاقية والسياسية في الفكر الغربي الحديث، إذ جاءت استجابة لحاجات المجتمع الصناعي في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر إلى معايير عملية وواضحة لتنظيم العلاقات الاجتماعية. وتقوم الفلسفة النفعية على مبدأ بسيط في صياغته وعميق في دلالته، هو تحقيق «أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس». وقد جعل هذا المبدأ من المنفعة معياراً للحكم على الأفعال والقوانين والمؤسسات، وأسهم في إحداث تحول نوعي في التفكير الأخلاقي، إذ نقل الأخلاق من مجال الواجبات المجردة إلى مجال تقويم النتائج العملية وأثارها الواقعية.

ويُعدّ الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام من أبرز المفكرين الذين أعادوا بناء العلاقة بين الأخلاق والسياسة ضمن إطار موحد يقوم على مبدأ المنفعة، إذ صاغ النفعية في صورة منهجية واضحة وربطها ربطاً مباشراً بالقانون والسياسة ومشاريع الإصلاح الاجتماعي. وقد سعى مشروعه إلى الجمع بين الأخلاق والتشريع في محاولة لتأسيس نظام قانوني قادر على تحقيق السعادة العامة، من خلال إيجاد قدر من الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

ومن خلال هذا البحث نسعى إلى دراسة العلاقة بين الأخلاق والسياسة في فلسفة جيرمي بنتام، وذلك عبر تحليل الأسس النظرية للفلسفة النفعية، ثم بيان كيفية تحول هذه الأسس إلى مبادئ عملية في المجال الأخلاقي وانعكاساتها في ميدان السياسة والتشريع. كما يطمح البحث إلى

الكشف عن مدى قدرة النظرية النفعية على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبيان حدودها وإمكاناتها في تفسير السلوك الأخلاقي وصياغة السياسات العامة. يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي-النقدي-التاريخي، حيث يوظف المنهج التاريخي لتتبع نشأة الفلسفة النفعية وسياقها الفكري، ويعتمد المنهج التحليلي في تفكيك المفاهيم المركزية في فلسفة جيرمي بنتام، ولا سيما مبدأ المنفعة وحساب اللذات. كما يستعين بالمنهج النقدي لتقويم الأسس الأخلاقية والسياسية والتشريعية لهذا المشروع، وبيان حدوده وإشكالاته. وقد استند البحث إلى تحليل النصوص الأصلية لبنتام، مع الإفادة من الدراسات الفلسفية الحديثة ذات الصلة.

المحور الأول: الاطار النظري للاخلاق و السياسة و الفلسفة النفعية

1. مفهوم الاخلاق والسياسة :

شكلت العلاقة بين الاخلاق والسياسة اشكالية جدلية في الفكر الفلسفي منذ العصور القديمة ، اذ رأى الفلاسفة القدماء مثل افلاطون وأرسطو ان العدالة فضيلة اخلاقية ومسألة سياسية في آن واحد، وترى هذع المقاربة ان وظيفة السلطة هي تحقيق الحياة الفاضلة للمواطنين . الاخلاق والسياسة هما مجالين واضحين ومميزين لا يمكن الخلط بينهما . فالاخلاق لها مجالها الذي ينظم سلوك الفرد ، والسياسة لها مجالها الذي ينظم سلوك الجماعة<sup>(1)</sup> . وقد وضع ذلك هيجل في كتابه ( اصول فلسفة الحق) بقوله ( لقد كان التعارض بين الاخلاق والسياسة ... موضع نقاش طويل بين الناس فيما مضى .. والحق ان صالح الدولة وخيرها لها مزاعم شرعية تختلف اتم الاختلاف عن شرعية صالح الفرد)<sup>(2)</sup> .

لو رجعنا الى الواقع نجد ان مبادئ السياسة الحققة هي نفسها مبادئ الاخلاق وقد توسعت ، والاتساع هنا نقصد به وضع الاخلاق في قوالب محددة وواضحة تطبق على الكل بدون تميز . على الرغم من تداخل العلاقة بين الاخلاق والسياسة ، لكن طبيعة العلاقة التي تعالجها السياسة تختلف اختلافاً كبيراً عن طبيعة العلاقة التي تتناولها الاخلاق<sup>(3)</sup> . والتمتعن بالاخلاق والسياسية يجد ان وحدتهما عميقة واختلافهما عميق . الاخلاق تحكم السياسة ، والقوانين تستمد من الاخلاق معناها وقدراتها على الالتزام<sup>(4)</sup>

يمكن تعريف الاخلاق بانها منظومة من القيم والمبادئ و القواعد التي ينبغي ان يلتزم بها الافراد في مختلف مجالات حياتهم، سواء الاجتماعية او السياسية ، بوصفها ضرورة اساسية لتنظيم التفاعل البشري . اما السياسية فهي تعبير عن طبيعة العلاقات القائمة بين الفئات

الاجتماعية وصورة للصراع القائم بينها حول السلطة ، اذ تنصب اهتماماتها غالبا على تحقيق المصالح المرتبطة بهذه الفئات. فالعلاقة بين الاخلاق و السياسية عبر التاريخ وفي ظل انظمة اجتماعية متغيرة علاقة متعددة الجوانب والواجه والمستويات<sup>(5)</sup> . يتمثل هدف الاخلاق في الارتقاء بالقيم الشخصية وتوجيه الفرد نحو السمو والكمال من خلال خضوعه لسلطة ضميره، اما السياسية تسعى الى تحقيق المصلحة العامة وارساء النظم والاستقرار عبر قوانين تنظيم سلوك الجماعة<sup>(6)</sup>.

بالرغم من اختلاف المجالين فإنهما يشتركان في غاية اساسية هي تحسين حياة الجماعة ، فالاخلاق تنظم سلوك الفرد والسياسة تنظم سلوك المجتمع وفق مبادئ تنبع في اصلها من القيم الاخلاقية ذاتها ولكنها تصاغ في اطار قانوني واضح وملتمزم<sup>(7)</sup> . اما الاخلاق السياسية تشير الى المبادئ والقيم التي ينبغي ان تضبط ممارسة السلطة وتوجيه السلوك السياسي، بحيث يكون العمل السياسي متسقاً مع القيم الانسانية العامة كالعدالة والمساواة والمنفعة العامة . أن تعريف الاخلاق والسياسة تعريفا مزدوجا يكشف بأن واحد وحدتهما العميقة وأختلافهما العميق.فإن بعض المفكرين يرون أن الاخلاق والسياسة لاتنفصلان ،الاخلاق تحكم السياسة، وقوانين السياسية تستمد من الاخلاق معناها وقدرتها على الالتزام<sup>(8)</sup> .

و من خلال تتبع تطور الاخلاق السياسية نرى ان الفكر السياسي المعاصر اتجه نحو المرونة العملية و البرهنه بالتجربة مبتعداً عن المبادئ المطلقة. فقد جاءت الفلسفة النفعية واعادة صياغة هذه العلاقة من منظور جديد يقوم على أولوية النتائج والوظيفة العملية في تقييم السلوك السياسي . تقاس الاخلاق بمدى نفعها للمجتمع لا بقيمتها النظرية او مرجعيتها الميتافيزيقية فالعلاقة بين الاخلاق والسياسة تقاس بحسب ما ينتجه من لذة او ألم . وقد سعى بنثام الى جعل السياسة علما تطبيقيا يستند الى حساب اللذات والآلام ، لانه يعد الخير العام هو معيار الاعلى لكل قرار سياسي .

2 . الفلسفة النفعية النشأة والمبادئ العامة :

ترجع الجذور الاولى للفلسفة النفعية الى مذهب اللذة عند ابيقور ،حيث اعتبر اللذة الخير الاسمى ،ثم تبلورت بعض معالمها في الرسائل التي كتبها ريشارد كمبرلند Richard Cumberland(1719-1632) ،حين قال أن المصلحة العامة هي أفضل خير تعمل له. واشتق مذهب المنفعة من نظرية اخلاقية ترجع بوجه خاص الى هتشسون\* Hutcheson حيث يرى أن الخير هو اللذة والشر هو الألم ،ومن ثم فان افضل حالة يمكن بلوغها هي تلك التي يبلغ فيها

رصيد اللذة أقصى تفوق ممكن على الألم. وقد أكد هتشنسون ان غاية الدولة ينبغي ان تكون تحقيق اعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس واعتمدت هذه الفلسفة منهجا يقوم على الاستنباط المستند الى التجربة والاختبار، متخذة طابعا عمليا واضحا، اذ تنطلق من افتراض ان الافراد مدفوعون في حياتهم بالرغبة في بلوغ السعادة وتجنب الألم، وان سعادة الفرد لا تتحقق الا من خلال علاقته بغيره من الافراد. وبذلك ترتبط الفلسفة النفعية ارتباطا وثيقا بالاخلاق والسياسة من منظورها العملي<sup>(9)</sup>.

شهدت أوروبا في القرن الثامن عشر تحولات سياسية واجتماعية عميقة، تمثلت في صعود الطبقة البرجوازية، ازدهار الثورة الصناعية واتساع نطاق الفكر الليبرالي. كل هذه الظروف اوجدت الحاجة الملحة لفلسفة عملية تعيد صياغة القوانين بما ينسجم مع متطلبات المجتمع الجديد. وفي هذا السياق ظهر مذهب المنفعة في انكلترا بوصفه تعبيراً عن هذا الاتجاه، مجسدا تحويل التفكير الفلسفي من الانشغال بالمبادئ المجردة إلى الاهتمام بالنتائج العملية وتحقيق المنفعة الاجتماعية.

اهتمت الفلسفة النفعية بتحليل الدافع الاخلاقي تحليلاً فلسفياً عميقاً، ولم تقتصر النظر الى الأخلاق بوصفها مجرد تعبير عن المصلحة الخاصة او النزعة الانانية، كما يشاع في بعض القراءات السطحية لها، بل سعت الى بلورة تصور نظري يبين الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل المصلحة الفردية الى عدالة اجتماعية ومنفعة عامة. وتنطلق النفعية من غاية مركزية تتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد من الافراد، وذلك عبر معايير اخلاقية وتشريعية قابلة للتقويم العملي<sup>(10)</sup> ويمثل هذا التصور مبدأ المنفعة الغاية للحياة الاخلاقية التي ينبغي ان يسعى الافراد والجماعات الانسانية الى تحقيقها، و تقاس اخلاقية الافعال الانسانية بما يترتب عليها من منافع في تحقيق سعادة الانسان، ووفقا لذلك، تعد اللذة هي الخير الوحيد، في حين ينظر الى الألم هو الشر الوحيد<sup>(11)</sup>.

وكان دعاة النفعية مهتمين بالمسائل العملية وبالحياة العامة، وبفضل مجهوداتهم وكتاباتهم اصلحت الحكومة النظام القضائي وعدلت القانون الجنائي، وسنت قوانين لمصلحة الفقراء والمحاجين، فالنفعيون نجحوا في أستمالة الشعب الانكليزي وحكومته الى مبادئهم، كما رفضوا الاستبداد والظلم وشجعوا على الحرية الفردية<sup>(12)</sup>.

ومن خلال تتبع تطور الاخلاق السياسية، يتضح أن الفكر الفلسفي المعاصر قد اتجه نحو اعتماد مرونة عملية قائمة على البرهنة بالتجربة مبتعداً عن الارتكاز على المبادئ المطلقة

واليقينية الجامعة. ويعد الفيلسوف الانكليزي جيرمي بنتام من ابرز من ارسى الاسس النظرية للفلسفة النفعية، اذ ينظر إليه بوصفه المفكر الذي منح هذا الاتجاه صياغته الاكثر اكتمالاً من خلال ارسائه إطاراً فلسفياً تشريعياً جعل من مبدأ المنفعة معياراً حاكماً لكل حكم اخلاقي وسياسي . وأقترنت في عصره المنفعة بالديمقراطية ، كما لعبت المنفعة دوراً كبيراً كحلقة وصل بين الليبرالية والسياسة.

المحور الثاني: الفلسفة النفعية عند جيرمي بنتام

1. حياة جيرمي بنتام ومساره الفكري :

فيلسوف ومفكر انكليزي يعد احد الشخصيات البارزة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية ، واحد ابرز المؤسسين لفلسفة المنفعة المرتبطة بنتائجها السياسية والاجتماعية. ولد في لندن عام 1748 لاسرة ميسورة الحال، و تلقى تعليمه مبكراً في القانون والفلسفة. كان يطمح من خلال دراسته ان يكون محامياً. غير ان ما لاحظه من عيوب في بنية القانون وتطبيقه دفعه الى تكريس حياته لاصلاحه ، وذلك عبر ارساء اسس عملية للتشريع ونقد نظرية القانون الطبيعي من جذورها . وبذلك يعد من ابرز الداعين الى الاصلاح القانوني في المجتمع الانكليزي من خلال تحليله النقدي لجملة من الضواهر السائدة في مجتمعه<sup>(13)</sup> .

تأثر بنتام بعدد من الفلاسفة ، وكان لهويز على وجه الخصوص أثر بارز ، اذ أسهم في ترسيخ تصوره بأن القانون ينبغي ان يستند الى سلطة الدولة ، وهيوم الهمة في رؤيته للتجربة الانسانية بوصفها محكومة بالذو والألم . اضافه الى تأثره بهلفيسوس Helvetius وبكاريا Beccaria ، الذين اسهموا في وضع اسس المذهب النفعي وصياغة مشروعه الذي يهدف الى اعادة بناء القانون و السياسة على قاعدة المنفعة العامة. وقد عاصر بنتام الثورة الفرنسية وما اثارته من نقاشات واسعة حول مفاهيم الحرية و العدالة والمساواة ، غير انه تناولها بنظرة نقدية ، لاعتقاده ان بعض شعاراتها اتسمت بمثالية وبعدها عن التطبيق العملي ، لذلك دعا الى إصلاح تدريجي يستند إلى المصلحة العامة إذا رأى ان المبرر الحقيقي للسلطة وللتغيير الاجتماعي يكمن في تلبية الحاجات الانسانية اي في المنفعة و اللذة<sup>(14)</sup> . وانطلاقاً من هذا الاساس جعل بنتام من اللذة والألم المحركين الرئيسيين للسلوك الانساني، وهو ما يفسر الطابع العملي لفكره وارتباطه بالمؤسسات والقوانين اكثر من ارتباطه بالشعارات الثورية<sup>(15)</sup> .

وقد دفعت نزعة بنتام الحسية فكره بعيداً عن التأمل العقلي المجرد ، ووجهته نحو الفلسفة العملية التي تتجسد في الاخلاق وما يرتبط بها من مجالات التفكير كالسياسة والتشريع والاصلاح

الاجتماعي<sup>(16)</sup> اهتم بنثام باصلاح النظام الدستوري وتعديل القانون. وطبق مذهبه النفعي في كتابه "المدخل الى مبادئ الاخلاق والتشريع" 1789، ووضع مشروعاً لسجن نموذجي عام 1802، وانشاء مجلة "وستمنستر" عام 1842 للدعوة الى الاصلاح الدستوري، وكون حزبا لهذا الغرض. فكان لدعوته الاصلاحية الاثر الكبير في السياسة الانكليزية وتم الاصلاح فعلا في سنة وفاته عام 1832. وترك مذكرات في "المكافأة"، في "المعاقبة"، واخرى في "علم الاخلاق"<sup>(17)</sup>. وقد اوصى بالتبرع ببحثه للتشريع لصالح البحث العلمي، وما زالت جثته محفوظة الى الان في الكلية الجامعية في لندن.

## 2. الفلسفة النفعية عند جيرمي بنثام

ينطلق جيرمي بنثام في تأسيس مبدأ المنفعة من افتراض جوهرى مفاده ( خلق الانسان محلاً للذة والالم وجميع افكاره راجعة الى هذين الامرين وكل الاعمال منبثقة عنها ومن ادعى ان لا سلطان لهما عليه فهو جاهل لا يدري ما يقول لانك تراه لا يتباعد عن اللذة الا لتول اللذة ولا يتجنب الالم الا لتجنب الآلام تلك احساسات فطرية لا يتسنى لواحد من الناس ان يقاومها و يبحث الاديب وواضع القانون يجب ان يكون موجهاً إليها واصل المنفعة يرجع كل شيء الى اللذة والألم الناشئين عن تلك الاحساسات)<sup>(18)</sup>. يعد جيرمي بنثام زعيم القائلين بمذهب المنفعة في العصر الحديث و استخدم لفظ النفعية ليبدل على التوجيه الاخلاقي لعقيده<sup>(19)</sup>.

اللذة والالم الخير و الشر اساس مذهب بنثام النفعي، وقد عرف بنثام المنفعة بانها ( لفظ لمعنى معقول وهو خاصية في الشيء يكون لها مجلبة لخير او مبعدة عن الشر، والشر هو الالم او سبب الالم والخير هو اللذة او سببها)<sup>(20)</sup>. وهذا هو المعنى ذاته الذي قصده الفلاسفة اللذة عبر العصور، ابتداء من ابيقور وهويز ومن سار على نهجها، فكل ما يوافق منفعة الفرد او يعود عليه بفائدة، ويسهم في تعزيز راحته وزيادة سعادته، يعد خيرا بالمعنى الاخلاقي، ان مبدأ المنفعة يرتكز على الميل الطبيعي لدى الانسان نحو ما ينفعه والنفور عما يضره.

الاخلاق عند بنثام وسيلة لتنظيم افعال الانسان بما يضمن بلوغه اعلى قدر ممكن من السعادة. اعتمد بنثام على مبدأ المنفعة، معياراً اساسياً للحكم على الافعال والمؤسسات. وسعى الى توظيف هذا المبدأ في مشروعه الاصلاحى، ولا سيما في مجال القانون، ووضع نظام يهدف الى قياس الاثار المترتبة على مختلف اللذات والآلام<sup>(21)</sup>.

وتقوم فلسفته على فكرتين مركبتين: أولهما مبدأ التداعي، الذي يفسر العمليات الذهنية اعتماداً على الارتباط السببي بين المعاني، ويعد بديلاً عن التصورات التقليدية المتعلقة بفاعليه

الذهن. اما الفكرة الثانية فهي القاعدة النفعية التي تحت على السعي لتحقيق أقصى قدر من السعادة انطلاقاً من اعتقاده بأن الانسان بطبيعته يتجه نحو تعظيم منفعته وتحقيق أكبر نصيب ممكن من السعادة لنفسه، وتفهم السعادة هنا بمعنى اللذة او الخير. ومن ثم فإن وظيفة القانون تتمثل في ضمان ألا يعتدي الفرد، في سعيه لتحقيق أقصى قدر من سعاده، على حق الآخرين في السعي للهدف ذاته. وبهذا تنظيم متوازن يتحقق المبدأ القاضي بتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، وهو الغاية المشتركة التي يجتمع عليها جميع فلاسفة النفعية<sup>(22)</sup> وما يؤخذ على بنثام انه جعل الخير مرادفاً للذة فاخترل مفهومه في إطار ضيق لا ينسجم مع مكانته كغاية يسعى الانسان الى تحقيقها. وهنا يثور التساؤل: هل يمكن مساواة الخير باللذة بحيث يصبح تحصيل اللذة هو الغاية المقصودة؟ في الواقع ان بنثام و النفعيين قد وقعوا في خلط بين الخير واللذة، ما جعلهم يبحثون عن اللذة دون الالتفات الى الغايات الاعمق التي تحكمها. كما ان المساواة الخير باللذة أمر غير ممكن منطقياً، إذ تجعل سؤالنا التالي بلا معنى: هل اللذة خير؟ وهو سؤال تحصيلي لا يضيف معرفة جديدة. وبالنظر الى طبيعة كل منهما، يظهر ان النافع يحيلنا الا ما هو خارج الذات، بينما الخير ينبغي ان يكون خيراً في ذاته. ومن الانتقادات التي تعرضت لها الفلسفة النفعية خلط بين كلمة اللذة والسعادة، فاللذة هي التي ما أن تقبل حتى تتلاشى، في حين السعادة حدودا لامتناهية.

فالنفعية جعلت من الانسان اداة حسية فقط، تغلب عليها النزعة المادية متناسية دعائم اخلاقية مثل الواجب، الضمير، القيم الثابتة الذي تقدمه الدين والأخلاق، اللذة عنده معيار الخير الوحيدة. وبهذا يكون قد اختزل المفهوم الاخلاقي الذي يتضمن قيماً اخرى غير قابلة للقياس. فهو قد استبق الدين والميول الروحية واخضع القيم للنتائج النفعية فقط. وعليه لاتفهم الاخلاق ولا السياسة ولا التشريع كقيم ثابتة مطلقة، بل كأليات تنظيمية وظيفتها تعظيم المنفعة وتقليل الضرر. مبدأ المنفعة ينجح في عقلنة الاخلاق والسياسة والتشريع، وربطها بحاجات الناس الواقعية وتجاوز المثالية المجردة. لكنه يفشل في أستيعاب القيم الغير قابلة للقياس والجمع الكامل بين النية والنتيجة. أن اعادة بناء الاخلاق والسياسة والتشريع على اساس المنفعة بوصفها معياراً عملياً ضرورياً غير كاف يجب أن يدعم مبادئ القيم الثابتة مثل الكرامة والعدالة والواجب لضمان أن لايتحول مبدأ المنفعة الى أداة لتبرير الظلم بأسم المصلحة العامة.

## 3. حساب اللذات

تأثر جيرمي بنتام بالتقدم العلمي الذي شهده عصره ، فسعى الى اخضاع الاخلاق لمنهج علمي منضبط يقوم على اسس تجريبية ، على غرار ما هو معمول به في العلوم الطبيعية. اذ ذهب بنتام الى ضرورة وضع منهج قادرة على تحويل المبادئ النظرية الى خطط عملية قابلة للتطبيق، كما سعى الى ابتكار الية تمكن الانسان من قياس اللذات قياساً كميّاً دقيقاً. وقد كان هدفه الاساسي هو جعل المنفعة علماً انسانياً منضبطاً ، اذ اعتقد ان بلوغ هذه الغاية يقتضي إخضاع اللذات العملية لحساب عقلائي، بوصفه الاداة الكفيلة بتحويل علم الاخلاق وعلم التشريع الى علمين يقومان على اسس منهجية دقيقة. وانطلاقاً من هذا التصور، اشترط بنتام توفر جملة من الشروط العلمية المحددة في علم الاخلاق، بما يضمن استقامة البحث فيه. فاذا كانت اللذة تمثل غايه الحياة الاخلاقية والدافع الرئيسي للافعال الخيرة، فإن الاشكال المطروح يتمثل في كيفية قياس اللذة؟ وبأي معيار تقاس اللذة والألم والخير والشر؟<sup>(23)</sup> اولى بنتام للعقل دوراً محورياً في تحصيل اللذة إذ اعتبر ان على العقل ، قبل الإقدام على الفعل ، ان يتوقع ويقدر مقدار اللذة والألم اللذين قد يترتبان على الامتثال او المخالفة<sup>(24)</sup>.

ومن هنا ذهب بنتام إلى القول بحساب اللذات بوصفه الآلية التي تكسب السلوك الإنساني طابعاً منضبطاً ، إذ كان يعتقد ان حسن السلوك لا يتحقق إلا بإعادة تقدير اللذات والآلام وفق قيمتها النسبية. وقد اصبح هذا الحساب لديه معياراً للمفاضلة بين الافعال الانسانية ، واداة للتمييز بين خيريتها وشريتها<sup>(25)</sup>.

ولتحقيق هذا الغرض، وضع مجموعة من المستويات لقياس اللذات سعياً إلى تحويلها إلى كميات قابلة للحساب، بما يسهل عمليه المقارنة بينها. فقيمة اللذة ، من حيث هي (وبالنسبة للفرد الواحد تتحدد تبعاً لأربعة اعتبارات اساسية هي : شدتها، ومدتها، وامكان تحقيقها ، وقرب وقوعها . واذا اريد تقدير ما ينشأ عن فعل ما من لذة او ألم مباشرة وجب إضافة عاملين آخرين الى هذه الاعتبارات ، هما الخصوبة (النمو) والصفاء<sup>(26)</sup>. اللذة تقاس من خلال قوتها او ضعفها، طول مدتها او قصرها ، ويقينها او احتمالها ، وكذلك قربها او بعدها ، خلوها من الألم او اشتمالها عليه، وعدد من تشملهم تلك اللذة<sup>(27)</sup>.

طبق بنتام نظريته هذه على كافة مجالات الحياة العملية ، ولا سيما السياسية والاصلاح الاجتماعي. فقد حاول رد مجال السلوك البشري (الفردى والاجتماعي) الى مبدأ سائد واحد شامل لكل شيء، ويطبق بشكل صارم وتجاهل للحجج المضادة ، فهو حاول ان يجمع كل الظواهر

الأخلاقية في نظرة عقلية واحدة واخضاعها لمذهب محكم البناء. وبهذا ارتقت الاخلاق عنده لاول مرة الى مرتبة العلم، واضيفت كعلم طبيعي الى مجال البحث الدقيق. وكل هذا بفضل جعل مبدأ المنفعة اهم العوامل واخضاع الحياة الاخلاقية بأسرها لعنصر الكم تماماً. وبهذا ازيلت عن الاخلاق كل العناصر الكيفية والميتافيزيقية والدينية وغيرها<sup>(28)</sup>.

هذه الامور في معايير حساب اللذات عند بنثام والتي تخلص الى ان يختار الانسان من الافعال ما يرجح لذتها على آلامها، فاذا خيرت بين جملة اعمال فأحسب حساب ما ينتج كل من اللذات والآلام، فأما زاد رجحان لذائده على الامه فهو الخير وهو الذي ينبغي ان يعمل. وبهذا يكون بنثام قد انشأ علم الحساب الاخلاقي الذي يمكن الانسان. من تقدير لذاته، ويسر له ان يحسن اختيار الافعال التي يأتيها<sup>(29)</sup>.

والمقصد الجوهرى لفلسفته الاخلاقية هو قيام ببعض العمليات الحسابية تهدف الى قياس مقدار اللذات وعددها ومدى امتدادها ودرجة شمولها. ويفضي هذا التماهي الواضح بين مفهوم الخير ومفهوم المنفعة الى اختزال الحياة الاخلاقية في سعي دائم نحو الوسائل المؤدية إلى تعظيم المنفعة. ووفق هذا التصور، لا تعود الحياة، في إطار النفعية سوى عملية بحث متواصل عن الوسائل، دون عناية حقيقية بادراك الغايات الكامنة وراءها<sup>(30)</sup>.

ومن هنا يمكن تفسير تحول الانسان الى كائن خاضع لمنطق المنفعة إذ بات يجري خلف لذاته ويسعى وراء المنافع دون مساءلة الغايات التي يسعى الى تحقيقها، من خلال الامر الذي افضى الى افتقاره المتزايد للاحساس بالقيم بوصفها معايير أخلاقية عليا موجهة للسلوك الإنساني.

لقد جعل بنثام من فلسفة النفعية وحساب اللذات حساب نتائج الافعال لكن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك. لأنه لو اردنا ان نحسب عملياً أى موقف على حساب اللذات نجد ان هذا الحساب شبه مستحيل ومجرد خيال، وذلك لصعوبة تقدير النتائج التي تترتب على بعض الافعال، هناك حالات يصعب تقدير حساسها لذلك من الصعب جداً حساب لذات كل المواضع. وعليه فحساب اللذات الذي طرحه بنثام لا يمكن تحقيقه واقعيّاً لما يعتره من تناقض وتجاوز للواقع. وهذا ما جعل من فكرته هذه مجرد تنظير وصعب تطبيقه في الواقع.

المحور الثالث: الاخلاق والسياسة والتشريع عند بنثام

1. الاخلاق عند بنثام :

تمثل الحالة الطبيعية عند بنثام العامل الحاسم في الانتقال من نزعة اللذة الفردية الى مذهب اللذة العامة، اذ انصب اهتمامه بعمق الى قضايا الاصلاح الاجتماعي والتشريعي، الأمر

الذي اضفى على تفكيره الاخلاقي طابعاً اجتماعياً وعملياً واضحاً، ومن ثم سعى الى التوفيق بين مبدأ اللذة والمنظور الاخلاقي ضمن إطار نظري واحد متكامل<sup>(31)</sup>.

يرى بنثام ان الفلاسفة الاخلاقيين لم يوفقوا حين اسسوا الاخلاق على مفهوم الالتزام و الواجب ، إذ ان الاخلاق في تصوره ، ينبغي ارجاعها الى الانسان ذاته، وإلى عاداته ورغباته وميوله . باعتبار ان الطبيعة الانسانية هي المحدد الرئيس للسلوك الاخلاقي. فالانسان بحسب اعتقاده خاضع في افعاله لسلطان حاكمين اثنين هما اللذة والألم، وهما اللذان يتحكمان في كل ما يفعله ويفكر فيه ويقولوه . وقد سعى إلى اثبات هذه الأطروحة و تفصيلها ، معتبراً اياها الاساس الذي تبنى عليه المنظومة الاخلاقية<sup>(32)</sup>.

يقوم المذهب النفعي عند بنثام على مبدأ المنفعة وهي الغاية التي ينبغي ان تسعى الاخلاق والتشريع الى تحقيقها معاً<sup>(33)</sup> وبناء على هذا التصور ، تقوم الافعال الإنسانية بقدر ما تفضي إليه من منافع تؤدي الى السعادة ، فتغدو اللذة الخير الأوحده ، في حين يعد الألم الشر الوحيد في حياة الإنسان . ووفقاً لذلك ، يتحول جوهر الاخلاق الى عملية حسابية تقدر من خلالها اللذات والآلام المترتبة على الافعال الإنسانية ، بغية المفاضلة بينها من حيث قيمتها الاخلاقية<sup>(34)</sup> (4) طبق بنثام نظريته النفعية هذه على طيف واسع من المشكلات العملية ، اذ يعرف الخير بالسعادة ويعتقد ان كل فرد يسعى دائماً إلى ما يعتقد انه يحقق سعاداته الخاصة . وقد اكد هذا التصور في كتابه ( اصول الشرائع ) حيث جعل من مبدأ المنفعة الاساس النظري الذي ينبغي ان تبنى عليه القواعد الاخلاقية والتشريعية على حد سواء، بقوله ( ان مذهب المنفعة يقضي بأن كل واحد من الناس ينصب نفسه حكماً في منفعته فاذا تعاقد مع غيره ثم رأى بعد ذلك لا منفعة له من هذا العقد عدل عنه ومن لم يدرك منفعته نفسه فهو اقل من الطفل وما هو الأ جاهل غبي )<sup>(35)</sup> فالاخلاق عنده (فن غايته تنظيم اعمال الانسان للوصول إلى الدرجة الممكنة في السعادة)<sup>(36)</sup> . لا يعنى هذا ان تكون السعادة فردية لا تتخطى الى المجموع بل جعلها منطلقاً الى تحقيق السعادة العامة ، وتحقيق مبدأ المنفعة .

انكر بنثام ان يقدم الانسان على فعل لا ينطوي على مصلحة ما ، اذ يظهر في هذا السياق حرصه الواضح على اولوية المصلحة الشخصية . فهو يؤكد انه لا يتوقع من الافراد ان يقوموا بافعال لا تعود عليهم بمنفعة، الا اذا كانت هذه المنفعة واضحة ومدركة لديهم . ومن ثم فان الافراد لا يقدمون على فعل الا اذا كان ذلك تحقيقاً لمصلحة ذواتهم<sup>(37)</sup> . قد حول بنثام القيم الاخلاقية هنا الى معايير حسية ، تقوم على تحقيق مبدأ المنفعة ، متجاهلاً الفوارق النوعية بين

الذات الجسدية والفكرية والروحية. ونتيجة لذلك تفرغ الاخلاق من بعدها الانساني القيمي الشامل، لتغدو مجرد الية لحساب المنفعة او تحقيق المتعة. وهو ما لا يكفي من منظور نقدي لاقامه مشروع اخلاقي متكامل .

لقد اغفل بنثام بنظريته هذه المقاصد والنوايا وركز فقط على تحقيق اللذة او السعادة ، في حين ان الفعل الانساني مسبوق بنية متجهة نحو مقصد ما والسعادة جزء منه ، لكنه جعل السعادة هي الغاية وجعل كل القيم والدولة والقانون اداة تحقيق هذه الغاية دون ادنى اهتمام بالمقاصد او النوايا. وكذلك وقع بنثام في خطأ عند ربط بين المنفعة و السعادة فهناك كثير من الامور نافعة لكنها لا تجلب السعادة مثل الاجهزة الكهربائية وغيرها. في الحقيقة ان المذهب النفعي يهتم بشكل رئيسي على النتائج اي معيار الاعمال الخيرة تكون نتائجها نافعة . ويترتب على ذلك ان الحكم على الفعل بالخير او الشر

يبني على ما يفرضي اليه من نتائج ، لا على نية الفاعل اوالمبادئ الاخلاقية ان تستند اليها . ومن هذا المنطلق ، لا تعترف النفعية بوجود قيم اخلاقية مطلقة كالعدالة والحق والكرامة والواجب والدين ، الا بقدر ماتسهم في تحقيق منفعة عامه او فرديه ، غير ان هذا التصور يواجه اعتراضاً جوهرياً ، مفاده انه ليس كل خير يمكن قياسه بعدد او لذة، او للاختزال في مقدار من اللذة. اذ توجد قيم نوعية مثل الفضيلة ، الكرامة الانسانية .وعليه فان الفلسفة بنثام النفعية تفقد القدرة على معالجة القضايا الاخلاقية العميقة الي تتعلق بالهوية والكرامة والارادة الحرة والقيم الروحية او الاجتماعية. لقد حول بنثام الاخلاق من منظومة واجبات مجردة الى منظومة نتائج قابلة للقياس وربط القيمة الاخلاقية بالفعل بأثاره الواقعية لا بنيتها فقط. وأخضع السلوك الانساني لحساب عقلائي يقيس مقدار اللذة والالم ويرجح الفعل الاكثر نفعاً . ولكن هناك بعض القيم لاتقاس كمياً مثل النية والكرامة والواجب ولا تختزل في نتائج حسية فقط.

## 2. المصلحة الفردية والمصلحة العامة عند بنثام

أكد بنثام على ان الفرد يسعى بطبيعته الى تحقيق مصلحته الخاصة، ان السعادة تمثل الغاية العليا للحياة الانسانية . ويرى ان الدوافع التي تحرك الانسان نحو فعل الخير كالسمعة الحسنة وكسب الاصدقاء والامثال للاوامر الدينية تنتهي جميعها الى تحقيق اللذة والسعادة .ومن هذا المنطلق يذهب الى ان طاعة القوانين و تقديم الصالح العام لا يتعارضان مع المصلحة الفردية بل يشكلان شرطاً لتحقيقها<sup>(38)</sup>.

وانطلاقاً من ذلك يعيد بنثام تفسير مفهوم الغيرية بوصفها مساراً عقلاً لتحقق المصلحة الذاتية عبر السعي الى المصلحة الجماعية وكذا ان استبعاد الانانية والتنافس يمهد للوصول الى السعادة الحقيقية . فالانسان بحكم طبيعته الاجتماعية لا يستطيع بلوغ حياة سعيدة في مجتمع بأئس ،ومن ثم فان سعاده الخاصة تضل رهينة بسعادة الجماعة التي ينتهي اليها<sup>(39)</sup> . وعلى هذا الاساس يكتسب القانون الجنائي وظيفة نفعية تمثل في جعل مصالح الافراد لا تتقاطع مع مصالح المجتمع ، بما يحقق الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة . وتندرج هذه الرؤية ضمن الاسس المركزية للفلسفة النفعية ، التي ترى ان المنفعة الفردية هي الغاية النهائية ، لكنها لا تتحقق الا عبر الالتزام بمبدأ المنفعة العامة والتعاطف مع الاخرين ، وكما واكد بنثام ان الفرد لا يمكن ان يعيش سعيدا في وسط جماعة شقية ، وانه لهذا يجب على كل فرد ان يعمل لسعادة الجماعة التي يعيش فيها ، لتحقيق سعاده الشخصية<sup>(40)</sup> .

ومن العبث الحديث عن (مصلحه المجتمع دون فهم ماهي مصلحه الفرد. اي شي يعزز مصلحه الفرد او يكون صالحه ، ويكون زيادة مجموع لذاته . هو نفس الشئ عندما يكون في مجموع الامة ، وكل فعل متوافق مع مبدأ المنفعة يكون ميله لزيادة سعاده المجتمع أكبر من ميله الى تقليلها . وان إجراءات الحكومه هي إجراءات يقوم بها شخص أو أشخاص متوافق مع مبدأ المنفعة عندما يكون ميله لزيادة سعاده المجتمع اكبر من ميله لتقليلها)<sup>(41)</sup> .

ان مفهوم الخير والشر عند بنثام لا يدركان الا في إطار نظام الثواب والعقاب ، اذا يعمل الثواب على تحفيز السلوك الفاضل ، بينما يؤدي العقاب وظيفه ردع الأفعال الضاره و أكد على ان اللذة والسعادة تمثلان الخير ، في حين يعد الالم تجسيدا للشر<sup>(42)</sup> . وانطلاقاً من ذلك سعى الى تطبيق مبدأ المنفعة على القضايا العملية ، مؤكدا ان الفرد بطبيعته يسعى الى تحقيق سعاده الخاصه ، الأمر الذي يستلزم نوع من الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية . فامتناع الفرد عن السرقة مثلا ، لا يتحقق إلا في ظل قانون جنائي فعال يوفق بين منفعة الفرد ومنفعة المجتمع<sup>(43)</sup> . لان مصلحة الفرد في حالة وجود مثل هذا القانون الصارم أن يتفادى الالام الناتجة عن السرقة بحكم مثل هذا القانون . أما أذ لم يكن هناك مثل هذا القانون ، فأن السارق سيفوز بلذة الاستيلاء على شي جديد أو الانتفاع بشيء دون أن يدفع ثمنه . فالقانون ماهو إلا وسيلة لجعل المصالح الفردية تتلائم وتتطابق مع المصالح العامة<sup>(44)</sup> . ما يسعى الى تحقيقه النفعيين هو الاصلاح . وقد حقق المذهب النفعي نجاحا اكثر مما حققته الفلسفات المثالية مجتمعة .

على الرغم من ذلك لا يمكن اغفال النقد المنهجي الموجه الى الفلسفة النفعية والى تصور بنثام بوجه خاص. إذ يفترض هذا التصور امكان التوفيق بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة على اساس انهما متلازمان. وان سعي الفرد الى تحقيق مصلحته الخاصة يقضي بالضرورة الى تحقيق مصلحة المجموع. غير ان هذا الافتراض يثير اشكالات اخلاقية وتشريعية جوهرية. اذ يسمح بتبرير التضحية بالافراد او بالاقليات متى ما أدى ذلك الى تعظيم المنفعة العامة. وبهذا المعنى ، تهمل النفعية ما قد يعد عدلا شخصيا لصالح منفعة عامة ، وهذا يؤدي الى مواقف اخلاقية وتشريعية مقلقة ، لأمر الذي قد يفرض الى سن قوانين او اعتماد ممارسات تلحق الضرر بعض الفئات ، ولا سيما الفئات الضعيفة او المعارضة او الاقلية ، مادامت الحصيلة النهائية الى زياده صافية في المنفعة العامة باسم تحقيق مصلحة المجموع. كما يؤخذ على فلسفه بنثام والفلسفه النفعية عموماً أنهما تقصيات عنصر الواجب او القيمة الاخلاقية الذاتية من دائره الاعتبار ، وتكتفیان بتقويم الأفعال في ضوء نتائجها المتمثلة في المنفعة او اللذة .

3 السياسة والتشريع في منظور بنثام :

أفنى جيرمي بنثام جانباً كبيراً من وقته وجهده في الدعوة إلى إصلاح القانون في انكلترا، مركزاً على اعادة بناء المؤسسة القضائية ، وتحديث منظومة التشريع ، ولاسيما قانون العقوبات والقانون الدستوري، فضلاً عن الإصلاحين السياسي والقانوني بوجه عام. وقد نظر الى نفسه بوصفه قائداً فكرياً للجيل الجديد الساعي الى إرساء نظام قانوني اكثر عقلانية ونفعيه<sup>(45)</sup> .

انصرف بنثام الى دراسة الاخلاق بوصفها اداة في خدمة الدراسات التشريعية ، فكرس حياته بكاملها للعمل الفكري المنتج راضياً بما يؤديه من جهد، ومضحياً بمختلف اللذات الشخصية في سبيل الارتقاء بمستوى الحياة الإنسانية<sup>(46)</sup> . باعتباره معياراً نقدياً لتقويم القوانين السائدة مستنداً إلى مفهومي اللذة والمنفعة . وبدلاً من اقتصره على التساؤل حول مقدار العقوبة التي يستحقها المجرم ، وجه اهتمامه في ضوء هذا المبدأ ، الى البحث عن التدابير الكفيلة بالحد من الجريمة وبناء مجتمع افضل في المستقبل ، ووفقاء لذلك فأن معاقبة فرد واحد او عدد محدود من الافراد بما يوقع عليهم المأ لا تعد عادلة إلا بقدر ما تسهم في تحقيق منفعة عامة اعظم ولذة اشمل للمجتمع<sup>(47)</sup> .

ومن ابرز اسهاماته في هذا المجال وضعه لمشروع السجن النموذجي عام 1802م ، كما أسس عام 1824 مجلة The Westminster Review وستمنستر ريفيو يدعو فيها للإصلاح الدستوري ونشر الافكار النفعية كما دون مذكرات النظام ومكافأة والعقاب، وفي موضوعات تتصل بعلم

الأخلاق<sup>(48)</sup> وقد تأثرت الحكومة الإنكليزية بأفكاره و عدلت القوانين وانتقدت العقوبات التي نص عليها القانون الجنائي في ذلك الوقت، الغاية من العقاب عند بنثام هو منع الجريمة ويجب أن تكون العقوبات متناسبة مع الجريمة وطالب إصلاح حال المجرمين داخل السجن<sup>(49)</sup> . ترمي الأخلاق عند بنثام الى تنظيم افعال الانسان بما يفضي إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من السعادة. وتعد هذه الغاية نفسها الاساس الذي ينبغي ان يقوم عليه علم القوانين ، اذ يقتضي علم الاخلاق من الفرد ان يأتي من الأفعال ما يحقق منفعة الجماعة ومنفعته الشخصية في آن واحد غير ان كثيراً من الأفعال النافعة للمجتمع لا تدخل ضمن نطاق تدخل القانون. ورغم وحدة الغاية بين علم الاخلاق وعلم القانون، فإن لكل منهما مجاله الخاص. فالقانون يؤثر في سلوك الافراد عن طريق العقوبة ، والعقوبة في ذاتها ضرر لا يجوز ايقاعه الا اذا ترتب عليه خير أعظم منه . اما علم الاخلاق فيتولى تنظيم سجل افعال الانسان سواء كانت خاصة ام عامة ويشمل ذلك الامتناع عن إلحاق الضرر بالغير، و التحلي بالعفة ، و الالتزام بالنزاهة، وممارسه فعل الخير بوصفه ضرباً من الإحسان وفي هذه المجالات الثلاثة يحتاج علم الاخلاق الى معونه القانون غير أن هذه المعونه تظل محدودة ، وتمارس بوسائل مخصوصة ودقيقة<sup>(50)</sup> .

وعليه فهناك فرق بين القانون الذي يهتم بسير الحكومات والدولة والاخلاق التي تتعلق بسير الافراد ولكن غايتها واحدة وهي سعادة الامة . تتمثل مهمة القانون عند بنثام في ضمان ان يسعى كل فرد الى تحقيق اقصى قدر من سعاده لا ينتهك حق الاخرين في السعي الى الهدف ذاته وبذلك بتحقيقه اكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد من الناس وهو المبدأ الجوهرى للنفعية .

ويصبح القانون بهذا المعنى جهازاً تنظيمياً يطمئن الافراد الى متابعة مصالحهم واهدافهم المشروعة دون إلحاق الضرر بغيرهم . ومن ثم لا تفهم العقوبة عند بنثام بوصفها انتقاماً ، بل وسيلة وقائية غايتها منع الجريمة ويشد بنثام على ضرورة تحديد افعال وتعديلات بعينها تستوجب العقاب على ان يكون الجزاء متناسباً وغير فادح ، خلافاً لما كان شائعاً في عصره من الافراط في العقاب ولاسيما توسيع نطاق عقوبة الاعدام ليشمل جرائم بسيطة<sup>(51)</sup> . (1) فالغاية من وضع القانون عند بنثام هو في استجلاب اللذة وتقليل من الألم الى ادنى حد ممكن<sup>(52)</sup> . ويرى بنثام ان القانون ينبغي ان يستهدف تحقيق أربعة مقاصد اساسية هي البقاء، والرخاء والأمن ، والمساواة . لقد جعل بنثام القانون اداة لتحقيق المنفعة لا تجسيدا لقيم مجردة . وربط العقوبة بالمنفعة بحيث العقوبة لا تفرض الا اذا حققت خيراً اعظم من الألم الذي تحدثه . وهنا يصعب التنبأ بالنتائج القوانين بدقة اضافة الى خطر تحويل العدالة الى حساب رياضي بارد .

اما على مستوى السياسة فهو قد أقرح أن شرعية السلطة لا تقوم على العقد أو الحق الطبيعي بل على قدرتها على تحقيق السعادة العامة والفعل السياسي يقيم بمدى تقليه للالام الاجتماعية وزيادته لمجموع اللذات .مهمة الدولة دمج مصلحة الفرد بالمصلحة العامة،ولكن هذا قد يواجه مصلحة الاقليات وظلمهم. قاده تاكيده المبكر لمبدأ المساواة إلى الدفاع عن التوزيع المتكافئ للملكية بين الالبناء ومعارضة لنظام الوصية ، كما رفض مبدأ الملكية الوراثية والارستقراطية الموروثة وفي المقابل ، لم يهتم بنثم لمفهوم الحرية بمعناها التقليدي ، لانه مال إلى تأييد نموذج ( الحاكم المستبد الصالح ) بوصفه اكثر قدرة على تحقيق المنفعة العامة<sup>(53)</sup> .

وقد عارض بنثم التقاليد والسلطة الدينية بوصفها مصدرين ذاتيين للحقيقة مؤكداً ان معيار الحكم يجب ان يستند الى قواعد قانونية تختبر وفق مقياس المنفعة فالمنفعة الذاتية المستثمره تهدي الانسان الى ما ينفع الصالح العام ومصالحته الفردية في ان واحد، وينتج عنها نوع من الانسجام المصطنع بين مصلحة الفرد ومصصلحة الجماعة. وانطلاقاً من ذلك يرى بنثم ان من يقدم على الجريمة ياخذ في اعتباره مقدار الشقاء الذي قد يترتب على فعله مما يمنح العقل الحسابي دوراً حاسماً في توجيه السلوك الناتج في السعي الى تحقيق اللذة وتجنب الالم<sup>(54)</sup> .(4) وعلى العقل قبل اتخاذ القرار ان يتنبأ بمقدار اللذة والالم الناجمين عن الطاعة او المخالفة وفق مبدأ حساب اللذات والالم وبهذا يتحدد الفعل الامثل بانه ذلك الذي يفضي في محصلته النهائية الى اكبر قدر ممكن من اللذة<sup>(55)</sup> .

اما موقف بنثم من العقد الاجتماعي والسياسة اسبابه فهو رفض اتخاذ العقد اساساً لشرعية الحاكم اذ يرى ان مصدر السلطة لا يقوم على افتراض تعاقدى مجرد بل على الحاجة الانسانية العملية الى نظام سياسي يحقق مصلحة المحكومين ومن ثم فان طاعة الرعية للحاكم تضل مشروطة بقدرته على العمل من اصل سعادتهم وصيانته السلم الاجتماعي الامر الذي جعله مؤيداً لقيام سلطة قوية ومنظمة قادرة على تنفيذ القوانين وضمن فعاليتها.فهو يدافع عن الديمقراطية التمثيلية الخالصة القائمة على الاقتراع العام وسيادة الشعب ضمن نظام مركزي شديد التركيز باعتبارها الصيغة السياسية الاقدر على تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية والمصلحة العامة فالديمقراطية في تصوره ليست غاية في ذاتها بل وسيلة تشريعية وسياسية ضرورية لسن القوانين التي تعبر عن المنفعة العامة وتكفل توجيه السلطة القانونية لخدمة السعادة الجماعية وضبط السلوك الاجتماعي وفق معايير النفع<sup>(56)</sup> . لقد اعاد بنثم صياغة العلاقة بين الاخلاق و السياسة من منظور جديد يقوم على اولوية النتائج والوظيفة العملية في

تقييم السلوك السياسي. لقد طبق مذهب المنفعة نظراً لسهولة مبادئه واثبت نجاحه من حيث التطبيق على المسائل التشريعية. أما الحجج أو القواعد الفلسفية لنظرية المنفعة فأنها تواجه صعوبات كبيرة فقد أثبتت عدم كفايتها بصورة قاطعة. ونحن نرى أن مذهب المنفعة رغم تضمينه لبعض الحقائق لا يصلح أن يكون أساساً متيناً للأخلاق.

### الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن جيرمي بنتام قد قدم مشروعاً فلسفياً متكاملًا يقوم على جعل المنفعة العامة معيارًا موحدًا للأخلاق والسياسة والقانون. فقد نجح في وضع أساس نظري يجعل من السعادة الهدف الأسمى للحياة الفردية والجماعية على حد سواء، كما جعل من القانون أداة فعالة لتنظيم المصالح ومنع تعارضها. ومن خلال تحليل أفكاره، تبين أن الأخلاق ليست مجرد منظومة قيمية نظرية مجردة، بل هي علم عملي يركّز على نتائج الأفعال وتأثيرها في رفاه الإنسان وسعادته. وبناءً على ذلك، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. علاقة تكاملية بين الأخلاق والسياسة: تتضح في فكر جيرمي بنتام علاقة تكاملية بين الأخلاق والسياسة، حيث تحدد الأخلاق الغايات الأساسية مثل السعادة والمنفعة، في حين توفر السياسة الوسائل لتحقيق هذه الغايات عبر مؤسسات الدولة والقانون. فلا سياسة بدون أساس أخلاقي نفعي، ولا أخلاق فعالة بدون إطار سياسي وتشريعي يدعمها.

2. مبدأ المنفعة العامة كمعيار موضوعي: أسهم مبدأ المنفعة العامة، القائم على تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس، في تأسيس معيار موضوعي نسبي للحكم على الأفعال والقوانين. وقد حوّل هذا المبدأ الأخلاق من مجال للمثل والواجبات المجردة إلى مجال قياسي يمكن تقييمه على أساس النتائج العملية للأفعال.

3. مفهوم حساب اللذات: قدم بنتام نموذجًا مبتكرًا في الفلسفة الأخلاقية الحديثة من خلال مفهوم «حساب اللذات»، وهو تصور يجعل من الأخلاق العملية قابلة للقياس العقلي، على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا النهج.

4. التناغم بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة: أكد بنتام أن المصلحة الفردية لا تتعارض مع المصلحة العامة، بل يمكن توجيهها لخدمة الجماعة عبر القانون الرادع والمنظم للسلوك، ومن خلال التشريعات والقوانين التي تعمل على إيجاد انسجام بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع.

5. التصور التقدمي للإصلاح السياسي والقانوني: قدّم بنتام تصورًا تقدميًا للإصلاح السياسي والقانوني، إذ رأى أن وظيفة الدولة ليست في قمع الأفراد، بل في تعزيز سعادتهم، وأن العقوبات

يجب أن تكون محدودة وهادفة إلى تقليل الشقاء لا إلى الانتقام. ولا يهدف بنثام من طروحاته هذه إلى إصلاح الأخلاق فحسب، بل إلى مشروع سياسي وتشريعي يسعى لتنظيم المجتمع على أسس عقلانية. وقد أسس بذلك المبادئ الأولى للفلسفة القانونية الحديثة، كما أن كثيراً من المبادئ المعاصرة في مجالات الإصلاح القانوني وحقوق الإنسان وتحليل السياسات العامة تستند إلى أفكاره حول المنفعة والعدالة الإجرائية.

أن تصور جيرمي بنثام للعلاقة بين الأخلاق والسياسة يمثل محاولة جادة لإرساء معيار موضوعي للسعادة العامة يوجّه كلاً من الأفراد والدولة، ويعيد صياغة القانون بوصفه أداة لتحقيق الانسجام الاجتماعي. وبذلك، تشكل فلسفته إحدى الركائز الأساسية في الفكر السياسي والأخلاقي الحديث. وعلى الرغم من التحديات الفكرية والنقدية التي يواجهها المذهب النفعي، فإن تأثيره يظل محورياً في الفلسفة السياسية والقانونية الحديثة، خصوصاً فيما يتعلق بمبادئ المنفعة، العدالة الإجرائية، وتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع الهوامش:

(1) امام عبدالفتاح امام : الاخلاق والسياسة ، دراسة في فلسفة الحاكم ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2001، ص9-10.

(2) هيغل ، اصول فلسفة الحق ، ترجمة امام عبدالفتاح امام ، ج1، مكتبة مدبولي ، 1996، ص598.

(3) ريمون بولان : الاخلاق و السياسة ، ترجمة عادل العوا ، دار طلاس للدراسات والنشر ، ط2 ، 1992، ص 195.

(4) زريق، برهان: جدلية الاخلاق وسياسة ، ط1 ، وزارة الاعلام السورية للطباعة ، 2006 ، ص9.

(5) ايغور كون : معجم علم الاخلاق ، ترجمة توفيق سلوم ، دار التقدم ، موسكو ، 1984، ص3.

(6) حجازي، عبد العي: المدخل لدراسة العلوم القانونية، مطبوعات جامعة الكويت ، ج 1 ، 1972 ، ص 160 ، وانظر كذلك حسن الصعب: مقدمة لدراسة علم السياسة ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت، ط1 ، 1961 ، ص11.

(7) برهان ، زريق ، جدلية الاخلاق والسياسة .المصدر سبق ذكره، ص103.

(8) بولان، ريمون: الاخلاق والسياسة، ترجمة عادل العوا، مصدر سبق ذكره، ص209.

\* فيلسوف ايرلندي اسكتلندي بارز ويعد من مؤسسين للتنوير الاسكتلندي وصاحب نظرية الحس الاخلاقي.

(9) رسل، برتراند : حكمه الغرب ، الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، ترجمة فؤاد زكريا، ج 2 ، عالم المعرفة ، 1978 ، ص 158 .وانظر كذلك حسن خليفة:تاريخ النظريات السياسية وتطورها ، المطبعة الحديثة، القاهرة، ط1، 1929، ص271.

- (10) مل ، جون ستيوارت: النفعية، ترجمة سعاد شاهر لي حرار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص94.
- (11) الطويل ، توفيق: مذهب المنفعة العامة في فلسفة الاخلاق ، مكتبة النهضة المصرية ، ط1 ، 1953 ، ص98.
- (12) خليفة، حسن: تاريخ النظريات السياسية وتطورها، مصدر سبق ذكره، ص273.
- (13) غنار سكليريك ونلز غيلجي : تاريخ الفكر السياسي الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين ، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، بيروت ، ط1 ، 2012 ، ص553.
- (14) غنار سكليريك ونلز غيلجي : تاريخ الفكر السياسي الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين ، ص554.
- (15) الطويل ، توفيق : مذهب المنفعة العامة في فلسفة الاخلاق، مصدر سبق ذكره، ص84.
- (16) Jeremy Bentham: An Introduction to the principles of Morals and Legislation, Batoche Books, Kitchener, 2000, p.14.
- (17) كرم، يوسف: تاريخ الفلسفة الحديثة، الكلمة العربية للترجمة والنشر، مصر، ص347. وانظر كذلك نايجل واربرتون: مختصر تاريخ الفلسفة، ترجمة محمد مفضل، دار الكتاب العالمية ، بغداد العراق، ط1، ص173.
- (18) بنثام، جيرمي : اصول الشرائع ، ترجمة احمد فتحي زغلول، الهيئة العامة لقصور الثقافة الثقافية، القاهرة ، ط2 ، 2011، ص18.
- (19) جوناثان ري و وج . او آرسون : الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وجلال العشري وعبد الرشيد الصادق ، مراجعة واشراف زكي نجيب محمود ، دار القلم بيروت لبنان، ط1 ، 2013 ، ص130.
- (20) جيرمي ، بنثام ، اصول الشرائع ، ج 1 ، مصدر سبق ذكره ، ص18.
- (21) غنار سكليريك ونلز فيلجي : تاريخ الفكر السياسي الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين ، مصدر سبق ذكره، ص554.
- (22) رسل ، برتراند: حكمه الغرب ، الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، ج2، ترجمة فؤاد زكريا، ص159.
- (23) الطويل، توفيق مذهب المنفعة العامة في فلسفة الاخلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص105.
- (24) برهية ، ميل : تاريخ الفلسفة في القرن الثامن عشر ، ترجمة جورج طريبيشي ، لبنان بيروت ، ط1 ، 1993 ، ص125 وانظر كذلك احمد البدوي سالم محمد سالم: مذهب المنفعة في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية ، القاهرة ، 2018 ، ص3856.
- (25) الطويل ، توفيق مذهب المنفعة العامة ، مصدر سبق ذكره، ص105.
- (26) بنثام، جيرمي : اصول الشرائع ، ترجمة احمد فتحي زغلول ، ج1 ، مصدر سبق ذكره، ص39.
- (27) ميد ، هنتر : الفلسفة وانواعها ومشكلاتها، ترجمة فؤاد زكريا دار النهضة ، مصر ، ط2 ، 1975 ، ص286.
- (28) متس ، رودلف: الفلسفة الانكليزية في مائة عام ، ترجمة فؤاد زكريا ، ج1 ، مؤسسة هندواي ، 2022 ، ص42 .
- (29) غنار سكليريك ونلز غيلجي: تاريخ الفكر السياسي الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين ، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، مصدر سبق ذكره، 2012 ، ص554.
- (30) زكريا ، ابراهيم : المشكلة الخلقية، دار مصر للطباعة ، ص150.

- (31) ميد، هنتر : الفلسفة انواعها ومشكلاتها، ترجمة فؤاد زكريا، دار النهضة ، القاهرة مصر، ط2، 1975 ، ص285.
- (32) مجموعة مؤلفين : الفلسفة الاخلاقية ، من سؤال المعنى إلى مأزق الاجراء ، اشراف وتحرير سمير بلكفيف ، دار الامان ، الرباط، ط 1، 2012، ص176.
- (33) Pentham's; Jeremy: Theory of registrations Translated from Etienne Dumont, university London, 1914,79.
- (34) الطويل ، التوفيق : مذهب المنفعة العامة في فلسفة الاخلاق ، مصدر سبق ذكره، ص 98.
- (35) جيرمي بينثام ، اصول الشرائع ، ص30.
- (36) بنثام ، جيرمي : أصول الشرائع ، ص58.
- (37) الطويل ، توفيق : مذهب المنفعة العامة في فلسفة الاخلاق ، ص100.
- (38) الطويل ، توفيق : مذهب المتفعة العامة في فلسفة الاخلاق، ص110.
- (39) نايجل واربر تون : مختصر تاريخ الفلسفة ، ترجمة محمد مفضل ، دار الكتب العالمية ، ط1، 2019 ، ص173.
- (40) محمد غلاب : الاخلاق النظرية ، مطبعة المصرية الاهلية ، القاهرة ، 1933 ، ص38
- (41) Jeremy Bentham: An introduction to the principles of morals and legislation.P. 15.
- (42) برهبة ، اميل : تاريخ الفلسفة الحديثة . ص126.
- (43) رسل ، برتراند : تاريخ الفلسفة الغربية. الفلسفة الحديثة ، ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، ج 3. مديرية المصرية للكتاب ، 1977، ص415.
- (44) جعفر ، محمد كمال أبراهيم : في الفلسفة والاخلاق، دار الكتب الجامعية ، 1986، ص222.
- (45) Utility and Democracy the Political thought Cl of Jeremy Bentham, p. 3.
- (46) رايت ويليم كلي : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ترجمة محمد سيد احمد، تقديم امام عبد الفتاح امام ، مطبعة التنوير، مصر ، 2010 ، ط 1 ، ص327.
- (47) غنار سكيريك و نلز غيلجي : تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين ، ص557.
- (48) رايت ، ولیم كلي : تاريخ الفلسفة الحديثة ، المصدر سبق ذكره، ص327
- (49) خليفة، حسن: تاريخ النظرية السياسية وتطورها ، مصدر سبق ذكره، ص276.
- (50) بنثام ، جيرمي : اصول الشرائع ، ج 1، ص58-59.
- (51) رسل ، برتراند : حكمة الغرب ، ص159.
- (52) بنثام ، جيرمي : أصول الشرائع ، ج 1 ، ص39.
- (53) رسل ، برتراند : تاريخ الفلسفة الغربية ، ج2، ص416.
- (54) جوناثان ري ووج آرمسون : الموسوعة الفلسفية المختصرة ، ترجمة فؤاد كامل وجلال العشري ، ط 1 ، 2013 ، ص98 ،
- (55) برهبة ، اميل : تاريخ الفلسفة ، دار الطليعة ، بيروت، لبنان، ط1993، ص129.

<sup>(56)</sup> نوشار ، جان : تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ، ج 7 ، ط1 ، دار تكوين للطباعة ، 2010 ، ص 558-559 . وأنظر كذلك بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: المدخل الى علم السياسة ، ط5 ، 1976 ، ص 111 .

قائمة المصادر باللغة العربية :

1. البدوي ، أحمد سالم محمد سالم : *منهـب المنفعة في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر* ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، القاهرة ، 2018 .
2. بنتام ، جيرمي : *أصول الشرائع* ، ترجمة أحمد فتحي زغلول ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
3. بولان ، ريمون : *الأخلاق والسياسة* ، ترجمة عادل العوا ، دار الطالاس للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية .
4. بريه ، إميل : *تاريخ الفلسفة الحديثة* ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الجزء السابع .
5. بطرس غالي ، بطرس ، وعيسى ، محمود خير : *المدخل إلى علم السياسة* ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، 1976 .
6. تو شار ، جان : *تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار* ، ترجمة ناجي الدراوشة ، الجزء الأول ، دمشق : دار التكوين ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ .
7. حجازي ، عبد الحي : *المدخل لدراسة العلوم القانونية* ، مطبوعات جامعة الكويت ، الجزء الأول ، 1978 .
8. خليفة ، حسن : *تاريخ النظريات السياسية وتطورها* ، القاهرة : المطبعة الحديثة ، الطبعة الأولى ، 1929 .
9. رايت ، وليم كيبي : *تاريخ الفلسفة الحديثة* ، ترجمة محمد السيد أحمد ، تقديم إمام عبد الفتاح إمام ، دار التنوير ، مصر ، 2010 .
10. رسل ، برتراند : *حكمة الغرب: الفلسفة الحديثة والمعاصرة* ، الجزء الثاني ، ترجمة فؤاد زكريا ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1978 .
11. رسل ، برتراند : *تاريخ الفلسفة الغربية* ، الجزء الثالث : الفلسفة الحديثة ، ترجمة محمد فتحي الشنطي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 .
12. زريق ، برهان : *جدلية الأخلاق والسياسة* ، وزارة الإعلام السورية للطباعة ، الطبعة الأولى ، 2016 .
13. سكربك ، غنار ، وغيلجي ، نلز : *تاريخ الفكر السياسي الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين* ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2012 .
14. صعب ، حسن : *مقدمة لدراسة علم السياسة* ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1961 .
15. الطويل ، توفيق : *منهـب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق* ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1953 .
16. غلاب ، محمد : *أخلاق النظرية* ، المطبعة المصرية الأهلية ، القاهرة ، 1933 .
17. كون ، إيغور : *معجم الأخلاق* ، ترجمة توفيق سلوم ، دار التقدم ، موسكو .
18. كرم ، يوسف : *تاريخ الفلسفة الحديثة* ، مصر : الكلمة العربية للترجمة والنشر ، دون تاريخ .

19. مجموعة مؤلفين: *الفلسفة الأخلاقية: من سؤال المعنى إلى مآزق الإجراءات*، إشراف وتحرير سمير بلكيف، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2013.
20. متس، رودلف: *الفلسفة الإنجليزية في مئة عام*، الجزء الأول، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: مؤسسة هنداي، 2022.
21. ميل، جون ستيوارت: *النفعية*، ترجمة سعاد شاهري حرار، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.
22. هنتر، ميد: *الفلسفة وأنواعها ومشكلاتها*، ترجمة فؤاد زكريا، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1975.
23. هيغل، جورج فيلهلم فريدريش: *أصول فلسفة الحق*، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، الجزء الأول، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
24. وابرتون، نايجل: *مختصر تاريخ الفلسفة*، ترجمة محمد مفضل، بغداد: مكتبة سر المرأة – دار الكتاب العالمية، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
25. ربودج، جو ناثان، وأوامسون: *الموسوعة الفلسفية المختصرة*، ترجمة فؤاد كامل، وجلال العشري، وعبد الرشيد الصادق محمودي، مراجعة زكي نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
26. إمام، عبد الفتاح: *الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم*، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001.
27. جعفر، محمد كمال إبراهيم: *الفلسفة والأخلاق*، القاهرة: دار الكتب الجامعية، 1968.
- المصادر باللغة الانكليزية

1. Al-Badawi, Ahmad Salim Muhammad Salim (2018). *The Doctrine of Utility in Modern and Contemporary Philosophical Thought*. Journal of the Faculty of Islamic and Arabic Studies, Cairo.
2. Bentham, Jeremy. *An Introduction to the Principles of Legislation* (Trans. Ahmad Fathi Zaghloul, 2nd ed.). Cairo: General Authority for Cultural Palaces. (Arabic translation)
3. Boudon, Raymond. *Ethics and Politics* (Trans. Adel Al-Awa, 2nd ed.). Damascus: Dar al-Talas for Studies and Publishing. (Arabic translation)
4. Bréhier, Émile. *History of Modern Philosophy* (Trans. George Tarabishi, Vol. 7). Beirut: Dar al-Tal'á for Printing and Publishing. (Arabic translation)
5. Boutros-Ghali, Boutros, & Issa, Mahmoud Khair (1976). *Introduction to Political Science* (5th ed.). Cairo.
6. Touchard, Jean. *History of Political Ideas from the Renaissance to the Enlightenment* (Trans. Naji Al-Darawsha, Vol. 1). Damascus: Dar al-Takween. (Arabic translation, n.d.)
7. Hijazi, Abdel-Hay (1978). *Introduction to the Study of Legal Sciences* (Vol. 1). Kuwait: Kuwait University Publications.

8. Khalifa, Hassan (1929). *History of Political Theories and Their Development* (1st ed.). Cairo: Al-Matba'a al-Haditha.
9. Wright, William Kelley (2010). *A History of Modern Philosophy* (Trans. Muhammad Al-Sayyid Ahmad). Egypt: Dar al-Tanweer. (Arabic translation)
10. Russell, Bertrand (1978). *Wisdom of the West: Modern and Contemporary Philosophy* (Vol. 2, Trans. Fouad Zakaria). Kuwait: 'Alam al-Ma'rifa. (Arabic translation)
11. Russell, Bertrand (1977). *History of Western Philosophy: Modern Philosophy* (Vol. 3, Trans. Muhammad Fathi Al-Shaniti). Cairo: General Egyptian Book Organization. (Arabic translation)
12. Zureiq, Burhan (2016). *The Dialectic of Ethics and Politics* (1st ed.). Damascus: Syrian Ministry of Information Press.
13. Skirbekk, Gunnar, & Gilje, Nils (2012). *A History of Western Political Thought from Ancient Greece to the Twentieth Century* (Trans. Haidar Haj Ismail, 1st ed.). Beirut. (Arabic translation)
14. Sa'b, Hassan (1961). *Introduction to the Study of Political Science* (1st ed.). Beirut: Commercial Office Publications.
15. Al-Tawil, Tawfiq (1953). *The Doctrine of Public Utility in Moral Philosophy* (1st ed.). Cairo.
16. Ghallab, Muhammad (1933). *Theoretical Ethics*. Cairo: Egyptian National Press.
17. Kon, Igor. *Dictionary of Ethics* (Trans. Tawfiq Salloum). Moscow: Progress Publishers. (Arabic translation)
18. Karam, Youssef. *History of Modern Philosophy*. Egypt: Al-Kalima al-'Arabiyya for Translation and Publishing. (n.d.)
19. Collective Authors (2013). *Moral Philosophy: From the Question of Meaning to the Dilemma of Procedures* (Ed. Samir Balkeef, 1st ed.). Rabat: Dar Al-Aman.
20. Metz, Rudolf (2022). *English Philosophy in One Hundred Years* (Vol. 1, Trans. Fouad Zakaria). Cairo: Hindawi Foundation. (Arabic translation)
21. Mill, John Stuart (2012). *Utilitarianism* (Trans. Souad Shaherli Harrar, 1st ed.). Beirut: Arab Unity Studies Center. (Arabic translation)
22. Hunter, Mead (1975). *Philosophy: Its Kinds and Problems* (Trans. Fouad Zakaria, 2nd ed.). Cairo: Dar Al-Nahda. (Arabic translation)
23. Hegel, Georg Wilhelm Friedrich (1996). *Elements of the Philosophy of Right* (Vol. 1, Trans. Abdel-Fattah Imam). Cairo: Madbouli Library. (Arabic translation)

24. Warburton, Nigel. *A Brief History of Philosophy* (Trans. Muhammad Mufaddal, 1st ed.). Baghdad: Sir Al-Mir'ah Library – International Book House. (Arabic translation, n.d.)
25. Reid, Jonathan, & Owaomson (2013). *The Concise Philosophical Encyclopedia* (Trans. Fouad Kamel, Jalal Al-Ashri, & Abdel-Rashid Al-Sadiq Mahmoudi; Rev. Zaki Naguib Mahmoud). Cairo: General Egyptian Book Organization. (Arabic translation)
26. Imam, Abdel-Fattah (2001). *Ethics and Politics: A Study in the Philosophy of Governance*. Cairo: Supreme Council of Culture.
27. Ja'far, Muhammad Kamal Ibrahim (1968). *Studies in Philosophy and Ethics*. Cairo: University Book House.

المصادر الانكليزية:

- 1)Jeremy Bentham: An Introduction to the principles of Morals and Legislation, Batoche Books, Kitchener, 2000,.
- 2)Utility and Democracy the Political thought CI of Jeremy Bentham,

**Ethics and Politics in Jeremy Bentham's Philosophy: An Analytical Study  
of Utilitarianism and Its Legislative Application Assist Lect. Alaa Abdel-  
Zahra Kate Sultan**

**Assist Prof Dr. Rihab Abdulrahman Hussein**

**College of medicine -Al Iraqiya University**



[rehababdulrahman@gmail.com](mailto:rehababdulrahman@gmail.com)

**Keywords:** Utilitarian philosophy, Ethics and Politics

**Summary:**

This study is guided by a central problem: how can ethics, politics, and legislation be reconstructed on the basis of the principle of utility, and to what extent is this principle capable of reconciling individual interest with the common good? The research aims to analyze Jeremy Bentham's utilitarian philosophy as a coherent project that seeks to establish happiness as an objective criterion for judging actions and laws. It examines its ethical, political, and legislative foundations, with particular emphasis on the calculus of pleasures as a rational method for regulating human conduct through measurable standards.

The study concludes that Bentham grounded morality in the practical consequences of actions, defining good and evil according to the degree of pleasure produced or pain avoided. It also shows that the calculus of pleasures represents an attempt to discipline human choice through rational and comparative evaluation. In the political and legal domain, Bentham conceived law as an instrument for securing the public interest without neglecting individual interest, arguing that their harmony is a necessary condition for social stability. He further maintained that punishment is not an act of revenge but a preventive tool aimed at reducing crime and social harm.

---

Despite persistent criticisms of utilitarianism—especially its tendency to overlook absolute values and inalienable rights—Bentham’s thought remains a foundational contribution to modern moral and political philosophy. It opened new horizons for linking philosophical reflection to practical and social realities, and for grounding legislation in human needs and concrete interests.